

## حجم حوادث المرور ومؤشرات خطورتها في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وإستراتيجية مقترحة لرفع مستوى السلامة المرورية

### الملخص:

تمر دول مجلس التعاون بنهضة حضارية وعمرانية شاملة وتعمل حكومات هذه الدول على أن تكون هذه التنمية مستدامة تشمل الفرد والمجتمع، وتشكل الحوادث المرورية وما ينتج عنها من تلفيات وإصابات ووفيات واحدة من أهم معوقات عملية التنمية في الدول النامية، خاصة في دول مجلس التعاون. حيث تكمن خطورة الحوادث المرورية فيما تتركه على الفرد والمجتمع من آثار عدة، منها الاقتصادية والاجتماعية والنفسية.

وهناك مؤشرات متفق عليها عالمياً تعكس مدى خطورة الحوادث المرورية، ويتم معرفة مستوى السلامة المرورية في دول المجلس عن طريق مقارنة بعض هذه المؤشرات في دول المجلس مع ما يناظرها في الدول المتقدمة في مجال السلامة المرورية. ووجدت هذه الدراسة أن هذه المؤشرات في دول مجلس التعاون تفوق ما يماثلها في الدول الأخرى بمراحل كثيرة، مما يشير إلى مدى ما يتعرض له المواطن في دول مجلس التعاون من خطورة بسبب الحوادث المرورية. كما أن هذه المؤشرات المرتفعة تشير بشكل واضح إلى مدى شدة ودموية الحوادث المرورية التي تقع على طرق دول مجلس التعاون.

ونظراً لتزايد أعداد الحوادث المرورية وما ينتج عنها من ضحايا، فلقد قدمت الدراسة تصور لما سيكون عليه الحال في عام ٢٠١٠م، في ظل هذا الارتفاع المتزايد في عدد الحوادث المرور وما يصاحبها من إصابات ووفيات. كما قدمت الدراسة إستراتيجية لرفع مستوى السلامة المرورية في دول مجلس التعاون على أمل أن تخفف من التصاعد المستمر للحوادث المرورية، خاصة أن أغلب ضحايا هذه الحوادث هم من فئة الشباب. مع متابعة وتقييم مستمر لهذه الإستراتيجية للوصول إلى الأهداف، مع الأخذ في الاعتبار أن توعية المواطنين هي المفتاح لنجاح أي إستراتيجية جديدة توضع من أجل رفع مستوى السلامة المرورية في دول مجلس التعاون.